الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

عنوان الموضوع

أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

اعداد الطالب

هبال زكرياء

اشراف الدكتور

بلخضر السعيد

لجنة المناقشة

بن دقفل كمال	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
بلخضر السعيد	أ. محاضر "ب"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
بن البار أمحمد	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018-2019 م

إهداء

لله الفضل من قبل ومن بعد على ما أنعم وسهل و أرشد

فله الحمد و الشكر كله...

الى الوالدين الكريمين حفضهما الله...

الى زوجتي وابنتي جوري حفضهما الله و رعاهما...

الى جميع اخوتي و اخواتي...

الى عائلتي الثانية في الدبيلة ولاية وادي سوف...

الى كل الاحباب و الاصدقاء...

شكر وتقدير

نحمد الله تعالى الذي وفقني واعانني وسدد خطاني لإنجاز هذا العمل .

ثم لا أنسى اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساعدني في انجاز هذه الرسالة العلمية و خاصة الاستاذ المشرف الدكتور : بلخضر السعيد على قبوله الاشراف على هذا البحث و الذي لم يبخل عليا بنصائحه القيمة و توجيهاته الصائبة.

كما اتقدم بالشكر الى الزوجة الكريمة لمساندتها لي طوال مساري الجامعي

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى الزميل مجناح فؤاد الذي لم يبخل علي بنصائحه النيرة والمفيدة كما اتقدم بالشكر الجزيل الى كافة الاساتذة والاصدقاء.

ونشكر كل من ساعدنا من قريب او بعيد.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات ..... **II-I**

فهرس الجداول والأشكال ..... **IV-III**

مقدمة ..... **أ-د**

الفصل الأول

الإطار النظري لأسعار البترول وميزان المدفوعات

تمهيد **06**

المبحث الأول: عموميات حول أسعار البترول **07**

المطلب الأول: ماهية البترول 07

المطلب الثاني: أسعار البترول، أنواعها والعوامل المؤثرة فيها 09

المبحث الثاني: الأسس النظرية لميزان المدفوعات **15**

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات، أهميته وعناصره 15

المطلب الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات وأليات التسوية..... 19

المبحث الثالث: أثر تقلبات اسعار البترول على توازن ميزان المدفوعات

للفترة من 1990-2016..... **23**

المطلب الاول: أثر تقلبات اسعار البترول على توازن ميزان المدفوعات

للفترة 1990-1999 23

المطلب الثاني: أثر تقلبات اسعار البترول على توازن ميزان المدفوعات

للفترة 2000-2008..... 24

المطلب الثالث: أثر تقلبات اسعار البترول على توازن ميزان المدفوعات

للفترة 2009-2016..... 25

خلاصة الفصل الأول..... **27**

الفصل الثاني

دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2016

تمهيد..... **29**

المبحث الاول: دراسة تطور ميزان المدفوعات في الجزائر لفترة الدراسة. **30**

المطلب الاول: دراسة تحليلية لتطور ميزان المدفوعات..... 30

المطلب الثاني: دراسة تطورات أسعار البترول للفترة من 1990-2016..... 32
المبحث الثاني: دراسة قياسية لتاثير أسعار البترول على ميزان المدفوعت في الجزائر
.....34
المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة 34
المطلب الثاني :الاسلوب القياسي المتبع في الدارسة.....36
خلاصة الفصل الثاني.....46
خاتمة عامة.....48
قائمة المراجع.....51
الملاحق
الملخص

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أنواع البترول الخام لبعض الدول المنتجة	08
02	الطلب والعرض على النفط الخام لإجمالي العالم من 2001 إلى غاية 2009	13
03	أثر اسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات للفترة 1990-1999	23
04	أثر اسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات للفترة 2000-2008	24
05	أثر اسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات للفترة 2009-2016	25
06	تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2004	30
07	تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2005-2016	31
08	تطورات اسعار البترول للفترة من 1990-2016	32
09	نتائج ADF	38
10	نتائج ADF بعد اخذ الفرق الاول	39
11	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى	41
12	نتائج اختبار الحدود Bounds test	42
13	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	43
14	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	43
15	نتائج تقدير نموذج ARDL	44

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	**اثر تغير اسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات 1990-2016.**	26
02	**دراسة تغيرات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)**	32
03	**تطور اسعار البترول خلال الفترة** (1990-2016)	34
04	**مخطط توضيحي لاختيار نموذج تقدير**	35

مقدمة

تمهيد

لقد ساهم التوزيع غير المتوازن للبترول بين مختلف دول العالم في نشأة سوق عالمي للبترول يتم من خلاله تبادل السلعة البترولية بين الدول المنتجة والمستهلكة ، وتعد الجزائر من بين الدول النامية المصدرة للنفط، ومن بين الدول الاقل تنوعا في صادراتها ، اذ يمكن تصنيفها على انها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة وهي المحروقات بنسبة تفوق 95 بالمائة في المتوسط ، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 بالمائة من إيرادات الميزانية العامة للدولة ، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد التأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الأساسية ، وأيضا اعتمادها الكبير على العوائد البترولية خلال الثمانينات جعلها تتكبد خسائر كبيرة حيث بدا ذلك جليا بعد أزمة 1986 وتأثيرها السلبي على متغيرات الاقتصاد الكلي ، ومع مطلع التسعينات شهد تطبيق العديد من الإصلاحات من خلال برامج مختلفة أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي ، والذي تزامن مع ارتفاع غير مسبوق لأسعار البترول منذ سنة 2000 غير أنها لم تدم طويلا لتنهار في جوان 2014 .

إن أسعار البترول تلعب دورا أساسيا في الاقتصاد الجزائري أو بالأحرى الدول التي تعتمد على الريع البترولي ، ما دفع الكثير من الاقتصاديين إلى تحليل تلك الأليات التي تؤثر بها أسعار البترول على مختلف توازناتها الاقتصادية ، ومن بينها التوازن الخارجي ممثلا بميزان المدفوعات الذي يشكل المرآة العاكسة لحالة النشاط الاقتصادي ومؤشراته المرتبطة بقطاع العالم الخارجي لأي بلد.

مما سبق ذكره يتعين علينا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال 1990-2016 ؟

يتفرع على السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي آليات تحديد اسعار البترول وانواعها والعوامل المؤثرة فيها؟
- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين أسعار البترول و رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر؟
- ما مدى فعالية نموذج ARDL في تقدير تأثير أسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة من 1990-2016؟

فرضيات الدراسة

– تتمثل الآليات في كل من طبيعة البترول الطلب والعرض وكذا الاوضاع الجيوسياسية وحجم الاكتشافات والاوضاع السياسية؛

– توجد علاقة طويلة الأجل بين أسعار البترول ورصيد ميزان المدفوعات؛

– أسعار البترول لها درجة ارتباط فيما بينها تساهم في بناء نموذج قياسي للمتغير التابع.

أهمية الدراسة: تبدو أهمية الدراسة في:

- عرض وتحليل وقياس مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات؛

– الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في الجزائر واستحواذه على حصة الأسد من الصادرات.

أهداف الدراسة: تكمن اهداف الدراسة في:

– معرفة كل من تقلبات اسعار البترول وكذا ميزان المدفوعات ومكوناته والتوازن والاختلال فيه وآليات التصحيح؛

– تحديد العلاقة بين أسعار البترول وميزان المدفوعات بمختلف حساباته؛

– التقدير بواسطة ARDL في قياس الأثر محل الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع: ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى:

– أهمية قطاع المحروقات في نمو الاقتصاد الجزائري؛

– الرغبة في دراسة العلاقة الكمية لأثر تقلبات اسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في

حدود مكانية: من خلال دراسة حالة الجزائر كبلد نفطي.

حدود زمانية: حيث اخترنا فترة الدراسة من 1990–2016.

منهجية الدراسة: لقد استخدمنا في هذه الدراسة كل من:

– المنهج الوصفي والذي يخص الجانب النظري ويتم من خلاله معرفة العوامل التي تؤثر فيها أو تتأثر بها وهي متمثلة في اسعار البترول وميزان المدفوعات؛

– الأسلوب التحليلي والاستقرائي وتم استخدامهما في الجانب التطبيقي وبهما يتم معرفة مسبباتها والعناصر المؤثرة فيها من خلال الاحصائيات والوثائق واستخراج المعلومات وتحليل المعطيات؛

– المنهج الكمي والذي يرتكز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية مختلفة وهذا بهدف قياس اثر تغيرات اسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة من 1990–2016 والوصول إلى نتائج محددة وفق برنامج (EVIEWS).

الدراسات السابقة

نظرا لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية كبيرة دفعت الكثير من الباحثين إلى المساهمة في اثراءه ونذكر على سبيل المثال:

– **قويدري قوشيح بوجمعة،** انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2009، والتي تطرقت إلى توضيح مراكز الاحتياطي والانتاج والاستهلاك العالمي ثم عمل على استعراض اهم التطورات الحادثة في اسعار البترول على كل من الميزان التجاري، الناتج الداخلي الاجمالي والميزانية العامة للدولة، توافقت مع دراستنا في أهم التطورات الحادثة في أسعار البترول على الميزان التجاري، أما نقاط الاختلاف فكانت في تعرضهم الى آثار تغير أسعار البترول ومتغيرات أخرى شملت الميزانية العامة، والناتج الخام، أما دراستنا فتمحورت على آثار تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر.

– **بوزبرة محمد،** أثر تقلبات اسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال 1998–2013، مذكرة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 اوت 1955–سكيكدة 2013–2014، ابرزت هذه الدراسة اثر تقلبات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري وقام بتحليل اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري وقام بتحليل اثر تغيرات اسعار البترول على الميزان التجاري اي الصادرات والواردات ورصيده بصفته واحدا من ارصدة ميزان المدفوعات، وتوصل الباحث

إلى ان المتغيرات تتعلق بشكل كبير بأسعار البترول بالارتفاع أو الانخفاض وان تحسن الميزان التجاري في الجزائر قد تزامن مع ارتفاع اسعار البترول.

صعوبات الدراسة: تكمن صعوبات الدراسة في:

- ضيق الوقت المحدد لإنجاز الدراسة بالمقارنة مع اهميتها والاهداف المرجوة منها؛

- صعوبة الحصول على بيانات الدراسة.

هيكل الدراسة: قمنا بتقسيم دراستنا إلى جانبين:

جانب نظري تطرقنا فيه في المبحث الاول إلى عموميات حول اسعار البترول بالإضافة إلى تعريفه وبيان انواعه وايضا اسعار البترول، انواعها والعوامل المؤثرة فيها، وفي المبحث الثاني تناولنا الأسس النظرية لميزان المدفوعات من خلال تعريفه وبيان أهميته وعناصره إلى جانب التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وأليات التسوية واخيرا في المبحث الثالث قمنا بدراسة اثر تغيرات اسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة من 1990-2016، وجانب تطبيقي قمنا في المبحث الأول بدراسة تحليلية لتطورات اسعار البترول وميزان المدفوعات في الجزائر للفترة من 1990-2016 وفي المبحث الثاني قمنا بدراسة قياسية لاثر تقلبات الاسعار على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج ARDL.

الفصل الأول

الإطار النظري لأسعار البترول وميزان المدفوعات

تمهيد

عرف النفط منذ ظهوره بكونه مورد مهم وأساسي لإنتاج الطاقة في العالم، وذلك لتعدد مشتقاته ومميزاته والتي تقوم عليها كل الصناعات، وما تلبيه له من حاجات وما توفر له من متطلبات الحياة، ومن خلاله تسعى لزيادة التطور التكنولوجي.

ومن جهة أخرى يعد ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لقوة الاقتصاد الوطني، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، فهو أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية بسبب هيكله الجامع.

وخلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول البترول، وأليات تحديد أسعاره من خلال التعريف به وبأنواعه وخصائصه وتعريف الأسعار البترولية، أنواعها والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الثاني: الأسس النظرية لميزان المدفوعات، من خلال التعريف بميزان المدفوعات أهميته، وعناصره والتوازن والاختلال فيه وأليات التسوية.

المبحث الثالث: أثر تقلبات اسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات حول أسعار البترول

يمثل البترول أهم مصدر من مصادر الطاقة في العالم، كونه مورد اقتصادي واستراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها اليومية، وفي كافة المجالات حيث تشهد هذه المادة الناضبة طلبا متزايدا ومستمرا، خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى، لذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم حول البترول.

المطلب الأول: ماهية البترول

أولا: تعريف البترول

كلمة من أصل لاتيني تتكون من مقطعين أولهما petre وتعني صخر، والثانية oleum وتعني زيت، وعلى ذلك فالكلمة كلها تعني زيت الصخر petroleum، لأن الإنسان القديم كان يراه طافيا فوق الصخور أو خارجا منها، ولأنه كمادة يتمتع بقدر متفاوت من اللزوجة، وأحيانا أيضا يسمى بالإنجليزية petroil، وهي تسمية صحيحة لأن oleum باللاتينية تعادل oil بالإنجليزية.

البترول خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتكون وتتجمع في باطن الأرض وتظل فيه إلى أن تخرج لسطح الأرض من تلقاء نفسها، أي بفعل العوامل الطبيعية المختلفة (شقوق، كسور أرضية) أو بفعل الإنسان.

وقد اختلف العلماء في أصل نشأة البترول، فمنهم من يرى أنه نشأ نشأة أزلية أو طبيعية أي أنه نشأ بدون سبب يمكن أن يعرفه الإنسان، كنتيجة للتفاعل الكيميائي الذي حدث في المواد الغير العضوية التي تتكون منها[1].

ثانيا: أنواع البترول[2]

البترول الخام المتواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيميائية، أو بالكثافة أو اللزوجة أو بحسب احتوائه على المادة الكبريتية، وإن مصطلح درجة الكثافة النوعية، هو عبارة عن معيار أو مؤشر لمعرفة وجود البترول، فدرجة الكثافة النوعية تتراوح بين 1-60

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر، 2015، ص15.

[2] يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة من 1970-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2018 ،ص5.

درجة فكلما كانت درجة الكثافة النوعية عالية دلت على كون ذلك البترول من نوعية جيدة، أي بترول خفيف وكلما كانت درجة الكثافة منخفضة كان البترول من نوعية غير جيدة أي كونه بترولا ثقيلا.

إن درجة الكثافة النوعية للبترول تصنف إلى ثلاثة أقسام رئيسية عادة وهي كالاتي:

1. الدرجة العالية وهي رمز للبترول الخفيف، والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة تكون من 35 دجة فما فوق.
2. الدرجة المنخفضة وهي رمز للبترول الثقيل، والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون من 28 درجة دون.
3. الدرجات الوسطى وهي رمز للبترول المتوسط ذي النوعية المتوسطة للمنتجات البترولية مثل: زيت الغاز وزيت ديزل وزيت التشحيم، ويكون مدى الدرجات النوعية بين 28 وحتى 35 درجة.

جدول رقم (01): أنواع البترول الخام لبعض الدول المنتجة.

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة API النوعية	% الكبريت	نوع المنتجات البترولية المستخرجة%		
				خفيفة	متوسطة	ثقيلة
السعودية	متوسط	34.2	1.6	20.5	31.00	48.50
	ثقيل	27.3	2.84	16.00	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.36	25.30	55.23
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.0
العراق	خفيف	36.1	1.88	25	30.60	44.40
	متوسط	34.0	1.95	22.00	28.00	50.00
الجزائر	خفيف	44.0	0.14	35	36	29
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.00	40.00	48.00
ليبيا	خفيف	39.2	0.45	26.2	31.7	42.2

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على موقع WWW.OPEC.ORG **بتاريخ 2019/04/14.**

ثالثا: خصائص البترول

إن خصائص السلعة البترولية يرتبط بطبيعتها أو بكيفية استغلالها مما يكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاظم قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع البديلة ومن أبرز مميزاتها[1]:

1. الميزة التكنولوجية الفنية: تتبطط بمدى تطور أساليب معدات استغلال الثروة البترولية.
2. الميزة الإنتاجية (إنتاجية العمل العالية): حيث تتميز بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة، مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة لها والبديلة.
3. ميزة مرونة الحركة البترولية: حيث تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها، إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي منطقة من العالم.

المطلب الثاني: أسعار البترول، أنواعها والعوامل المؤثرة فيها

أولا: أسعار البترول

يعبر السعر النفطي عن القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار[2].

ويمكن تعريفه أيضا بأنه " قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة، سواء في عرضه أو طلبه أو الاثنين معا[3]".

ثانيا: أنواع أسعار البترول

وسنرى فيه أهم الأسعار البترولية المتعارف عليها:

1- السعر المعلن (السعر الرسمي): وهو السعر المعلن رسميا عن قيمة البترول الخام، والمحدد بوحدة نقدية في السوق من قبل الطرف العارض أو الشركة أو المؤسسة النفطية، وذلك وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها. وقد ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1880،

[1] محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص15.
[2] حسين كشيتي، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على برامج إعداد الموازنة العامة للدولة –حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة: الجزائر، 2019، ص70 .
[3] بيطام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر (2000–2014)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة: الجزائر، 2015، ص16.

عندما أعلنت شركة ستاندرد اويل نيوجرسي عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر، ثم استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة وخارجها إلى غاية نهاية الخمسينات[1].

2- السعر الفوري: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة أنية[2].

3- السعر المتحقق: السعر المتحقق (سعر السوق) هو السعر الذي كان يتفق عليه بين طرفين يتمتعان باستقلال تام، وقد كان هذا النوع من النشاط يتم عادة بين الشركات الصغيرة المتنقلة، التي كانت تفتقر لسوق خاص بها[3].

4- السعر الضريبي: وهو يمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج زائد الضرائب، التي تضاف إلى تلك الكلفة ويسمى أيضا بسعر الكلفة الضريبية، وفي الواقع فإن هذا السعر متداول داخل البلاد، وغير متداول على النطاق الخارجي.

5- سعر الإشارة: وهو عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، ويتم احتسابه بناءا على متوسط السعر المعلن والمحقق لعدة سنوات، ولقد أخذت به العديد من البلدان البترولية وطبقته مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965 م وكذلك بين فنزويلا وشكات نفطية أجنبية عام 1967 م[4].

ثالثا: العوامل المؤثرة على أسعار البترول

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم ويكتسب بهذا مكانة رائدة في التجارة الخارجية، وتتميز الأسعار في السوق النفطية بالتقلب وعدم الاستقرار، نتيجة لتأثر هذه السوق بالعديد من التغيرات الرئيسية في العالم سواء السياسية أو الاقتصادية[5] أو غيرها، وعليه يمكن تلخيص بعض العناصر المؤثرة في تسعير النفط فيما يلي:

---

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص ص 261-262.

[2] بوبكري رقية، عرباوي نور ليقين، مدى تأثير تقلبات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي LMD، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص14.

[3] فوزية غالب عمر، دراسة تذبذب اسعار النفط على المستوى العالمي والتحليلي الاحصائي للسلسلة الزمنية 2000-2009، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع، البصرة: العراق، 2013، ص138.

[4] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 264.

[5] فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف: الجزائر، 2016، العدد رقم2، السداسي الثاني3، 2016، ص21.

1. طبيعة النفط

يعتبر النفط أهم الموارد الناضبة، مما يعني عدم صلاحية القواعد الكلاسيكية لتسعيره، إذ إن تحديد السعر بالنفقة الحدية سيؤدي إلى تزايد معدلات النضوب، وبالتالي حرمان الأجيال القادمة أو انخفاض نصيبها من الموارد النفطية.

ولهذا فإن استهلاك النفط يتضمن نفقات الفرصة البديلة، المتمثلة في قيمة ما يمكن الحصول عليه في المستقبل، وعليه لا بد من وضع هذه النفقات في الاعتبار عند تخصيص الموارد النفطية عبر الزمن، لضمان التوزيع الأمثل بين الجيل الحالي والأجيال المؤثرة في تسعير النفط، فإن سعر النفط سيساوي النفقة الحدية للاستخراج حاليا، مضافة إليها نفقات الفرصة البديلة المقابلة للندرة، وارتفاع الأسعار عن مستوى النفقة الحدية يؤدي إلى إقلال استهلاك الجيل الحالي من النفط (أي أن الكميات المستخرجة من النفط تقل عن الكميات المستخرجة منه لو كان موردا متجددا)، وتتحدد نفقة الفرصة البديلة بالفرق بين القيمة الحالية للنفط والقيمة الحقيقية، لتوفير بديل مناسب وكامل للنفط في المستقبل[1].

2. جانب العرض

يتأثر عرض النفط بمجموعة كبيرة من العوامل المتفاوتة من مكان إلى أخر ومن وقت إلى أخر، ومن هذه العوامل:

1.2. تتميز صناعة النفط بتكاملها الرأسي والأفقي بحيث تختلف العوامل المؤثرة في كل مرحلة من مراحل إنتاج النفط أو بدائله.

2.2. تتفاوت أهداف وسياسات المنتجين بصورة كبيرة، حيث يتكتل معظم المنتجين الرئيسيين في منظمة الاوبك، التي لها أهداف وسياسات تختلف عن أهداف وسياسات المنتجين خارج الاوبك، كما تتباين مصالح وأراء المنتجين داخل الأوبك نفسها، وهذا التباين يجعل من الاتفاق على سعر واحد أمرا مستحيلا.

3.2. تخضع أسواق معظم عناصر الإنتاج اللازمة لصناعة النفط لاعتبارات احتكارية وشبه احتكارية، تحاول بدورها التأثير في تسعير النفط بصورة تخدم مصالحها.

4.2. تخضع التكنولوجيا السائدة في معظم مراحل إنتاج النفط للسرية المطلقة، والمقصورة لعدد محدود من الشركات والدول، التي تتدخل بشكل أو بأخر في تسعير النفط.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 153.

5.2. تتفاوت تكاليف الإنتاج في معظم مراحل إنتاج النفط من دولة إلى أخرى، كما تحاول كل دولة الاحتفاظ بأرقام تكاليف الإنتاج بسرية مطلقة.

6.2. تتميز مرونة عرض النفط بالانخفاض، مما يجعل السياسات المتعلقة بالتسعير تختلف كلية باختلاف اتجاه الأسعار.

7.2. تتفاوت الأنواع المنتجة من النفط بصورة كبيرة وفقا للكثافة النوعية ونسبة الشوائب والكبريت، مما يجعل تسعير النفط متفاوتا بصورة كبيرة، وفقا للتكنولوجيا المرتبطة باستخدام هذه الأنواع.

8.2. تتفاوت احتياطات الدول المنتجة من النفط، مما يجعل سياسات وأهداف هذه الدول متفاوتة ومتباينة في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل، حيث أن كبر حجم الاحتياطات يستلزم سياسات مناسبة لتعظيم المنافع على المدى الأطول[1].

3. جانب الطلب

يتأثر طلب النفط بمجموعة من العوامل التي تحدد دوره في التأثير على أسعار النفط، والتي يمكن تلخيص أهمها في:

1.3. أن الطلب على النفط مشتق من الطلب على المنتجات والمشتقات النفطية بحيث يتحدد السعر في أسواق مختلفة باختلاف الطلب على هذه المنتجات والمشتقات.

2.3. أن مرونة الطلب على النفط تعتمد على مرونة الطلب على المنتجات والمشتقات النفطية، التي تعتمد بدورها على مدى توافر البدائل، وبصورة عامة فان مرونة الطلب منخفضة، ويتوقع لها أن تستمر منخفضة حتى تخف حدة تحيز التكنولوجيا للنفط، وبالتالي إيجاد بدائل لمنتجات ومشتقات النفط.

3.3. أن تطور التكنولوجيا المتعلقة بالسلع والخدمات المكملة للنفط تتميز بالسرعة النسبية، مقارنة بتكنولوجيا البدائل، وكذلك يؤدي ارتفاع درجة كفاءة الاستخدام في العديد من السلع المعتمدة على النفط، إلى تغير حجم الطلب على النفط.

4.3. تتفاوت درجة النمو وحجم برامج التنمية في الدول المستهلكة للنفط، مما يؤدي إلى تفاوت الطلب على النفط.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص ص153-154.

5.3. تزايد فعالية سياسات ترشيد استهلاك النفط وقوانين حفظ الطاقة، بصورة تؤدي إلى تغير حجم الطلب على النفط.

6.3. تزايد درجة تحكم الدول المستهلكة والشركات النفطية في الطلب، عن طريق تحديد أسعار المنتجات النهائية، وعن طريق فرض الضرائب ونسب الأرباح المرتفعة[1].

الجدول رقم (02): الطلب والعرض على النفط الخام لإجمالي العالم من 2001 إلى غاية 2009

(مليون برميل/يوم)

السنة	الطلب		العرض	
	الطلب	معدل النمو السنوي	العرض	معدل النمو السنوي
2001	77.2	–	77.2	-
2002	77.8	**% 0.8**	76.7	**% 0.6-**
2003	79.3	**% 1.9**	79.4	**% 3.5**
2004	82.3	**% 3.8**	83.1	**% 4.7**
2005	83.4	**% 1.3**	84.2	**% 1.3**
2006	84.9	**% 1.8**	84.4	**% 0.2**
2007	85.9	**% 1.2**	84.7	**% 0.4**
2008	85.6	**% 0.3-**	85.8	**% 1.3**
2009	85	**% 0.7-**	84.9	**% 1-**
الاجمالي	741.4	**% 9.8**	741.4	**% 9.8**
المتوسط	82.38	**% 1.1**	82.38	**% 1.1**

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية، 2015، ص267.

ويوضح الجدول رقم (02) المتوسط السنوي لنمو الطلب والعرض بالنسبة لإجمالي العالم، والذي يعني الكمية التي تتغير بها الصادرات (زيادة أو نقصانا) بالنسبة للنفط من سنة إلى أخرى، والتغير بالموجب يعني زيادة في الطلب أو العرض، وكذلك التغير بإشارة سالبة يعني التناقص في الطلب أو العرض.

وكما هو موضح في الجدول فإن الطلب العالمي على النفط يزداد كل سنة بنسبة 1.1% في المتوسط، وكذلك العرض العالمي من النفط يزداد كل سنة بنفس النسبة وهي 1.1% في المتوسط، مما يعني تشابه الطلب العالمي كل سنة مع العرض العالمي، فلا يوجد فائض أو عجز في مجمل السنوات.

[1]. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 155.

4. الأوضاع الجيوسياسية

عند حدوث تقلبات جيوسياسية قد يتأثر سعر برميل النفط، ومن أبرز هذه الأحداث الحرب الإيرانية العراقية حيث ارتفع سعر النفط بصورة ملحوظة آنذاك[1].

5. حجم الاكتشافات

تمكن أهمية الاستكشافات البترولية في كونها عامل مؤثر على أسعار البترول، من خلال أن تزايدها يدل على توافرها وبالتالي فإن الأسعار ستبقى منخفضة على الأقل في المدى القريب[2].

6. طبيعة الاسواق

تختلف الآراء حول طبيعة سوق النفط بصورة كبيرة، حيث يعتقد باتجاه أسعار النفط للتساوي مع النفقة الحدية لإنتاج النفط على المدى الطويل لنموذج المنافسة الكاملة، ولكن واقع الأمور يؤكد عدم تطابق شروط المنافسة الكاملة على صناعة النفط لمحدودية عدد المنتجين وعدم توافر المعلومات الكاملة حول صناعة النفط بمختلف مراحلها، ولوجود عدة بدائل لبعض منتجات ومشتقات لنفط، ولوجود العديد من القيود على دخول الصناعة أو الخروج منها. ويعتقد البعض بخضوع تسعير النفط لعناصر احتكارية بحتة، إذ تتمتع الأوبك بمركز احتكاري يمكنها من تحديد الأسعار وحجم الإنتاج بحرية مطلقة وبصوة تحقق لأعضائها أعلى قدر ممكن من العوائد، وهذا الاعتقاد يخالفه البعض بحجة اختلاف الظروف الاقتصادية والمصالح السياسية للأعضاء مما يؤدي إلى تضارب الآراء حول سياسات الإنتاج والتسعير، كما حدث عبر السنوات الماضية. أما الآراء الأقرب للحقيقة فتقول بخضوع سوق النفط لمنافسة القلة، ولكن تعدد نظريات منافسة القلة يجعل الاتفاق على سياسات الانتاج والتسعير أمرا صعبا[3].

---

[1] www.fxmarabic.com

[2] جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي، المجلد الأول، العدد التاسع، جوان 2016، ص11.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص156.

المبحث الثاني: الأسس النظرية لميزان المدفوعات

إن من المهم لكل دولة أن تعرف حقوقها والتزاماتها مع العالم الخارجي، من خلال المعاملات الاقتصادية بينها والتي يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة، ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها، وهذا البيان يسمى ميزان المدفوعات، والذي سيتم التطرق اليه في هذا المبحث:

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات، أهميته وعناصره

أولا: تعريف ميزان المدفوعات

تعدد ت التعاريف حول ميزان المدفوعات ومن أبرزها:

يعبر ميزان المدفوعات عن بيان مصنف بجميع المعاملات الاقتصادية، التي تتم بين المقيمين في البلد résidents – كأفراد ومنشآت وهيئات حكومية والمقيمين في بقية العالم – حيث يشار إليهم للسهولة بالأجانب أو غير المقيمين les non résidents، وذلك خلال فترة معينة من الزمن– عادة سنة ميلادية[1].

ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل فيه جميع السلع والخدمات، والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية، وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة[2].

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات

يحظى ميزان المدفوعات بأهمية بالغة من مختلف السلطات للدور الذي يلعبه في مجالات عدة منها[3]:

1. مساعدة صانعي السياسة الاقتصادية في توجيه أمور البلاد كتبني سياسة معينة لسعر الصرف، الرفع أو الخفض في سعر الصرف.
2. يسمح بالتنبؤ بتطور الوضعية الاقتصادية للبلد (أسعار الصرف، مصادر النقد الأجنبي. ...)

[1] الأخضر عزي، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري (مقاربة وصفية)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، المسيلة: الجزائر، 2013، ص 10.

[2] عبد الرحمان يسري أحمد وآخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية: مصر، 2005، ص 323.

[3] عقبي لخضر، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990–2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة وهران: الجزائر، 2017، ص 16–17.

3. إظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني ويساهم بصورة فعالة في إدارة الاقتصاد الوطني لما يوفره من معطيات للبلد محل الدراسة كما يفتح المجال أمام متخذي القرارات الاقتصادية في انتهاج السياسة الملائمة والمتوافقة مع الوضعية الاقتصادية.

4. يبين المكانة التجارية والقوة الاقتصادية للبلد محل الدراسة فحصة البلد من التجارة الخارجية يكسب عملتها وزن في تسوية المدفوعات الدولية حسب حصتها من التجارة الخارجية.

5. يعتبر كمرآة عاكسة لوضعية الاقتصاد الوطني كونه يحتوي على جميع البيانات التي تعتبر كأدوات للتفسير والتقييم العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي والحكم على الوضعية الاقتصادية للبلد والحالة التي يكون فيها ميزان المدفوعات تعتبر كمؤشر للسياسة الواجب اتباعها لتصحيح الاختلال.

6. يعمل على تحديد طبيعة وبعد العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية دول العالم.

ثالثا: عناصر ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين أساسيين وهما:

1.الجانب الدائن: وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية، أي أن الصادرات وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن.

2. الجانب المدين: وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى، أي أن الواردات وكل ما من شأنه خروج للعملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين. أما أفقيا فهناك العديد من التقسيمات[1].

وينقسم ميزان المدفوعات إلى عدة أقسام هي:

1- حساب المعاملات الجارية: يعتبر حساب المعاملات الجارية من أهم مكونات ميزان المدفوعات، ويضم ما يلي:

[1] الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة: مصر، 1991، ص 84.

1.1-الميزان التجاري

الصادرات والواردات وفق FOB وCIF، مع الاشارة إلى غرفة التجارة الدولية CCI تضع حوالي 13 مصطلحا، وهي مصطلحات تجارية دولية –من بينها كل من FOB وCIF لأجل النمطية التجارية والمالية الدولية، على أساس أنها جد مستعملة في التجارة الخارجية.

2.1- ميزان الخدمات

يتضمن خدمات السياحة، النقل، التأمينات، الخدمات العامة، وهذه الأخيرة تغطي الحقوق المتعلقة بالملكية الصناعية وحقوق التأليف وعمولات المضاربة ourtagec المقبوضة أو المدفوعة، حيث يسجل فيها كذلك تحويلات مداخيل رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج، مثل الأرباح والفوائد ومكافئات الأرباح Dividendes، مع الإشارة إلى كون البلدان الغنية مثل: أمريكا أو اليابان وهما من البلاد المتميزة بالخاصية الاستثمارية الكبيرة في الخارج، تنجزان ما يعرف بالمداخيل الإحلالية[1].

3.1- حساب التحولات من جانب واحد

تشمل هذه التحولات الهبات، التبرعات، الاعانات، والتعويضات، وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم، وسميت بالتحولات من جانب واحد أو بدون مقابل لأنه لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد، وقد تكون هذه التحولات خاصة أو حكومية[2].

2- حساب المعاملات الرأسمالية

ويشمل حركة رؤوس الأموال التي من شأنها أن تحدث تغيرا من مراكز الدائنة والمديونية للدولة وهي تنقسم بدوره إلى قسمين[3]:

1.2- رؤوس الأموال طويلة الأجل

هي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض الطويلة الأجل والإستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم وسندات) أو بيعها من وإلى الخارج.

---

[1] الأخضر عزي، مرجع سابق، ص 14.

[2] بكري كامل، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعة، بيروت: لبنان، 2002، ص364.

[3] عفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان: الأردن، 2002، ص118.

2.2- رؤوس الأموال قصيرة الأجل

هي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل العملات الأجنبية والودائع المصرفية والأواق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وتشمل هذه الاستثمارات عادة سيولتها الفائقة وسهولة انتقالها بين الدول ولا شك أن هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية تشكل في النتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو بالعكس بمعنى قد تضيق أو تنقص من تلك أو الديون للبلد بوحداته الاقتصادية المختلفة على العالم الخارجي وتجدر الاشارة والملاحظة هنا إلى أنه عادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية وميزان التحويلات من طرف واحد وحركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة بميزان المدفوعات الأساسي(basic balance).

3- ميزان الذهب والنقد الأجنبي

هو الميزان الذي تنعكس فيه صافي العمليات المالية والنقية التي تتم عبر الحسابات السابقة، لكنه يعكس حركة الذهب (بوصفه نقدا وليس سلعة) والنقد الأجنبي بين القطر والعالم الخارجي[1].

4- ميزان السهو والخطأ

ويطلق عليه في بعض المراجع التناقض الإحصائي NCYDISCREPE STATISTICAL، إذ من المعلوم أن عملية جمع الاحصائيات والبيانات التي تشكل الأساس لنشر أرقام ميزان المدفوعات تعتبر بعيدة الكمال حيث إن تكاليف جمع بيانات ميزان المدفوعات تعتبر كبيرة، والإجراء الدقيق التام قد تكون كلفته مانعة، حتى اذا كانت ممكنة فنيا، ولذلك تقوم الادارات الحكومية المكلفة بإعداد ميزان المدفوعات في جميع دول العالم بوضع أرقامها جزئيا على المعلومات المجمعة، وجزئيا على التقديرات. وقد توجد المعلومات الأكثر دقة في بيانات الميزان التجاري التي تقوم بدرجة كبيرة على سجلات العملاء، كما تبني معلومات حساب الرأسمال وأيضا المعلومات عن المدفوعات النقدية على التقارير المعدة بواسطة البنوك التجارية والمؤسسات الأخرى والتي توضح التغيرات في مطالبها والتزاماتها إلى الاجانب، وتكون هذه المعلومات موجزة ولا تتلائم مع معاملات حساب جاري معين، واحيانا ترد الارقام المدينة والدائنة لأي معاملة من مصادر مختلفة فالكثير من المعاملات قد تهمل من التسجيل كلية، وفي بعض الأحيان قد يسجل الجانب المدين ولا يسجل الجانب الدائن أو العكس، لذلك لا بد من

[1] زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر، 2008، ص68.

ادخال الرقم الذي يجعل الجانبين متساويين، ويسمى هذا القيد التصحيحي: السهو أو الخطأ أو التناقض الاحصائي، ذلك أنه يوصف هكذا في ميزان المدفوعات، مع الاشارة الى أن معاملات أس المال قصير الأجل، غالبا ما يشوبها جمع بيانات فيها شيء من الاهمال، لهذا يرجح أن تكون هي مصدر الخطأ[1].

المطلب الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات وأليات التسوية

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى تعريف التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وأليات التسوية.

أولا: توازن ميزان المدفوعات

يتطلب ميزان المدفوعات تسوية تتمثل في تعديل وضعيته بمعرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه، وكيفية معالجتها وقبل ذلك لا بد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين، هما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي.

1. التوازن المحاسبي: ويقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، ونظرا للمشاكل المصادفة في جمع المعلومات الاحصائية من طف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الاحصائيات لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند السهو والخطأ تسجل يه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان.

2. التوازن الاقتصادي: ويقصد به الحالة التي تكافئ في ظلها الايرادات التي تتحصل عليها الدولة من صاداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل الى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج[2]

ثانيا: اختلال ميزان المدفوعات

عندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين المقبوضات والمدفوعات الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، ولديه صورتان: الصور الأولى عجز ميزان المدفوعات الذي يعرف بأنه زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في بنود المعاملات التلقائية أو أنه زيادة الدائنية على المديونية

[1] الأخضر عزي، مرجع سابق، ص ص15-16.

[2] محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة: مصر، 2006. ص94.

في بنود المعاملات التلقائية أو زيادة المديونية على الدائنية في بنود معاملات التسوية، وهناك عدة معايير أو مقاييس لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات[1].

ثالثا: أليات تسوية الخلل في ميزان المدفوعات

إن تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات (من خلال وضعية الحساب الجاري أساسا) سواء كان في حالة فائض أو في حالة عجز يكون اما (تلقائيا) أو عن طريق التدخل بتطبيق سياسة معينة كما يتوضح فيما سيأتي:

1. التعديل الآلي التلقائي

يتم تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات بصفة ألية دون أي تدخل من صناع قرار السياسة الاقتصادية وفق الأليات التالية[2]:

1.1- آلية التعديل السعري في ظل نظام قاعدة الذهب: تخص هذه الألية نظام قاعدة الذهب الذي كان معمولا في الاقتصاد العالمي ما بين الفترة 1870-1914، والذي كان يقوم بالأساس على افتراض: أن عرض النقود يرتكز على الذهب، وأن المستوى العام للأسعار يتأثر بالتغير في كمية النقود ومن ثم فان أي تغير في وضعية ميزان المدفوعات يعدل أليا بالتغير في الاسعار الداخلية.

ففي حالة الفائض، فانه يحدث دخول للذهب للاقتصاد المحلي يتسبب في زيادة عرض النقود الذي يؤدي حسب نظرية كمية النقود الى ارتفاع المستوى العام للأسعار الداخلية، وهو ما يدفع لتراجع تنافسية الصادرات وقلة الطلب عليها في مقابل تزايد الطلب على الواردات كبديل للسلع المحلية مرتفعة الاسعار، وهو ما يتسبب في تلاشي الفائض في ميزان المدفوعات تدريجيا حتى العودة لحالة التوازن.

2.1- ألية التعديل السعري في ظل نظام الصرف المرن: في ظل نظام الصرف المرن، يتسبب العجز في ميزان المدفوعات في تراجع الطلب على العملة المحلية وزيادة المعروض منها مما يدفع الى تراجع قيمتها بشكل يزيد من التنافسية السعرية للصادرات التي يرتفع الطلب عليها في مقابل تراجع الطلب على

[1] علي عبد الرضا حمودي العميد، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي –المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص 4.

[2] دومينيك سالفاتور: الاقتصاد الدولي، ترجمة: محمد رضا علي العدل وعبد العظيم انيس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص 166-168.

الواردات التي تصبح مرتفعة الاسعار، وهو ما يعني تلاشي العجز وعودة ميزان المدفوعات تدريجيا لحالته التوازنية.

3.1- ألية التعديل عن طريق الدخل: تنص هذه الألية التي تأتي في اطار التحليل الكينزي الذي يفترض تواجد الاقتصاد في وضعية ما دون التشغيل الكامل. ومن ثم فانه وبناء على مفهوم الية المضاعف فان تغيرا في مستوى التجارة الدولية يؤثر على مستوى الدخل القومي الذي بدوره يؤثر على طلب الواردات.

وعليه فان زيادة قيمة الصادرات يتسبب في زيادة قيمة الدخل القومي بقيمة تعادل ما يعرف بمضاعف التجارة الخارجية، في حين أن زيادة الدخل القومي سوف تدفع عن طريق الميل الحدي للاستيراد الى تزايد الطلب على الواردات، وهو ما يدفع لتلاشي الارتفاع السابق في قيمة الصادرات تدريجيا وعودة ميزان المدفوعات لحالته التوازنية.

2. التعديل عن طريق ادوات السياسة الاقتصادية

يمكن تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق تطبيق سياسات معينة في حالة عدم تحقق فعالية الية التعديل الالي خصوصا إذا لم تتوفر الافتراضات التي تبنى عليها بالأساس.

ويعتبر تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بمثابة التوازن الخارجي لاقتصاد الدولة، في حين ان التوازن الداخلي يعنى بمؤشرات النمو، البطالة، وضعية الميزانية ومعدل التضخم وبالتالي ففي إطار السعي لتحقيق التوازن الاقتصادي العام يتوجب على صناع قرار السياسة الاقتصادية اختيار السياسات الملائمة التي تمكن من تحقيق كلا التوازنين كما يبرز فيما سيأتي[1]:

1.2-السياسة المالية

تطبق السياسة المالية في شكلها التوسعي في حال ما اذا كان ميزان المدفوعات في حالة فائض، لأنها تدفع الى زيادة الطلب على الواردات بما يمكن من تلاشي فائض الصادرات من الواردات في حين انها تطبق في شكلها التقييدي اذا ما كان ميزان المدفوعات في حالة عجز لانها تساهم في الحد من الطلب على الواردات الى مستوى يوازي قيمة الصادرات لتحقيق توازن ميزان المدفوعات.

[1] دومينيك سالفاتور، مرجع سابق، ص ص 166-168.

وباعتبار السياسة المالية التوسعية فعالة في تحقيق التوازن الخارجي في حالة فائض، فإنها تكون فعالة في تحقيق التوازن الداخلي اذا كان الاقتصاد المعني في حالة انكماش لأنها تساهم في دفع الطلب الكلي للارتفاع بما يساهم في انعاش الاقتصاد المحلي، لكنها لن تكون فعالة في تحقيق التوازن الداخلي اذا كان الاقتصاد في حالة تضخم لأنها ستدفع حينئذ الى تزايد معدلات التضخم لمستويات مرتفعة.

أما السياسة المالية المقيدة الفعالة في تحقيق التوازن الخارجي في حالة العجز، فإنها تساهم في تحقيق التوازن الداخلي إذا كان الاقتصاد في وضعية تضخم لأنها سوف تدفع لتراجع الطلب الكلي المحلي لكنها لن تكون فعالة في تحقيق التوازن الداخلي إذا كان الاقتصاد المحلي في حالة انكماش لأنها حينئذ سوف تزيد من تراجع الطلب الكلي ومن ثم دخول الاقتصاد المحلي في حالة انكماش قصوى قد تصل به الى مرحلة الكساد.

2.2- السياسة النقدية

تساهم السياسة النقدية في تعديل اختلال ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف الثابت عن طريق سياسة تخفيض قيمة العملة التي تؤثر على الاسعار النسبية للسلع المحلية والاجنبية وبالتالي التأثير على حكة الصادرات والواردات. اذ ان تواجد ميزان المدفوعات في حالة عجز يدفع صناع القرار الى تخفيض قيمة العملة بما يمكن من اعطاء تنافسية الصادرات لترتفع قيمتها في مقابل تراجع الطلب على الواردات التي تصبح مرتفعة الاسعار بالنسبة للداخل وبالتالي عودة ميزان المدفوعات لحالته التوازنية.

وتتحقق فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة في تصحيح عجز ميزان المدفوعات في حال تحقق ما يعرف بشرط مارشال –ليرنر الذي يشير الى ضرورة ان يكون مجموع القيم المطلقة للمرونة السعرية للصادرات والمرونة السعرية للواردات اكثر من 1.

المبحث الثالث: أثر تقلبات اسعار البترول على توازن ميزان المدفوعات للفترة من 1990-2016.

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يتم الاعتماد فيه بشكل شبه كلي على مداخيل صادرات البترول، ويتأثر ميزان المدفوعات الجزائري بالتقلبات التي يتميز بها سعر البترول اما بالارتفاع أو الانخفاض وفي هذا المبحث سوف نتطرق الى كيفية تأثر ميزان المدفوعات بتغيرات اسعار البترول للفترة من 1990-2016.

المطلب الاول: أثر تقلبات اسعار البترول على توازن ميزان المدفوعات للفترة 1990-1999

لدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر سنقوم بسرد قيم الفترة في الجدول التالي :

الجدول رقم (03): أثر اسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات للفترة 1990-1999

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات/مليار دولار	اسعار البترول/دولار للبرميل
1990	8.4	22.26
1991	1.04	18.62
1992	0.11-	18.44
1993	0.03-	16.33
1994	4.37-	15.53
1995	6.33-	16.86
1996	2.09-	20.29
1997	1.17	18.86
1998	1.79-	12.28
1999	2.38-	17.44

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر وموقع: www.opec.org بتاريخ 2019/04/18

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ تسجيل فائض في رصيد ميزان المدفوعات يقدر بـ (8.40 مليار دولار)، وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول أين بلغت (22.26 دولار للبرميل)، وفي سنة 1991 انخفض رصيد الميزان ليبلغ (1.04 مليار دولار) وهذا بسبب تراجع اسعار البترول، وشهدت الفترة من 1992 إلى غاية 1996 عجزا متزايدا في رصيد الميزان ليبلغ نهاية 1996 (2.09 مليار دولار) وذلك راجع للتهاوي المستمر لأسعار البترول، وسجل سنة 1997 تحسن ملحوظ في رصيد الميزان قدر ب (1.17 مليار دولار) لكن لم يدم طويلا حيث تراجع مجددا سنوات 1998 و1999 مسجلا عجزا بقيمة (1.79- مليار دولار و2.38 مليار دولار على التوالي بسبب انهيار اسعار البترول.

المطلب الثاني: أثر تقلبات اسعار البترول على توازن ميزان المدفوعات للفترة 2000-2008

أما قيم الفترة الثانية فنلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): أثر اسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات للفترة 2000-2008

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات/مليار دولار	اسعار البترول/دولار للبرميل
2000	7.57	27.6
2001	6.19	23.12
2002	3.66	24.36
2003	7.47	28.10
2004	9.25	36.05
2005	16.94	50.59
2006	17.73	61.00
2007	29.55	69.04
2008	36.99	94.1

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر وموقع: www.opec.org بتارخ 2019/04/18

من خلال الجدول (رقم 04) نلاحظ ان الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات قد حقق فائضا معتبرا سنة 2000 قدره 7.57 مليار دولار واستمرت الوضعية الحسنة لميزان المدفوعات الى سنة 2001 اين سجل ميزان المدفوعات رصيد اجمالي موجب قدره 6.19 لكن بانخفاض قدره 18.22% بالمقارنة مع سنة 2000، وهذا عائد لتراجع عائدات البترول اين بلغ سعر البرميل الواحد سنة 2001 الى 23.12 دولار مقارنة بسنة 2000 حيث كان 27.6 دولار، وهذا كله لم يمنع من تعزيز احتياطات الصرف التي بلغت نهاية 2001 ما قيمته 17.96 مليار و23.1 مليا دولار في نهاية ديسمبر 2002، هذا ما ادى الى تحسين الوضعية الملية الخارجية وتجنب اعادة جدولة الديون منذ سنة 1998 الى حد الان.

بقي رصيد ميزان المدفوعات سنة 2003 عند نفس مستوى سنة 2000 وهو قرابة 7.5 مليار دولار ثم تضاعف 5 مرات تقريبا ليصل الى اعلى قيمة له سنة 2008.

المطلب الثالث: أثر تقلبات اسعار البترول على توازن ميزان المدفوعات للفترة 2009-2016

وأخيرا تتمثل قيم الفترة الثالثة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): أثر اسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات للفترة 2009-2016.

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات/مليار دولار	اسعار البترول/دولار للبرميل
2009	3.86	60.86
2010	15.32	77.38
2011	20.14	107.46
2012	12.05	109.45
2013	0.13	105.87
2014	5.88-	96.29
2015	27.53-	49.49
2016	26.031-	40.68

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر وموقع: www.opec.org **بتاريخ 2019/04/20**

من خلال الجدول (رقم 05) نسجل تراجع كبير لرصيد ميزان المدفوعات حيث سجل 3.8 مليار دولار وذلك يعود للصدمة المالية والتي تدنى بسببها سعر البترول الى 60.86 دولار ثم ارتفع الرصيد الى 20.14 مليار دولار سنة 2011 بسبب التحسن في سعر البترول الذي وصل الى 107.46، ونلاحظ ان وضع الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الجزائر لم يستقر وبقي متذبذبا خلال الفترة الممتدة بين 2009-2016 نتيجة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء تقلبات اسعار البترول الا انه شهد تحسنا ملحوظا خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2012 بصفة عامة.

وتبقى السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي لازال يخضع لتغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي فق سجل بعد كل هذا عجزا بقيمة 5.88 مليار ولار سنة 2014 بسبب تدني سعر البترول ثم اخذ الامر بالتفاقم أكثر حيث تهاوت اسعار البترول لتصل الى 49 دولار وعجز في الميزان بقيمة 27.53 سنة 2015 لتصل الى عجز قدره 26.031 سنة 2016 وانهيار في الاسعار وصل 40.8 دولار.

بالإضافة الى ذلك هناك ارتفاع كبير في فاتورة الواردات وعدم القرة على التقليص فيها بشكل كبير مما جعل عوائد الصادرات البترولية غير قادرة على تغطيتها، وبهذا اثرت على الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات.

الشكل رقم(01): أثر تغير اسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات 1990-2016.

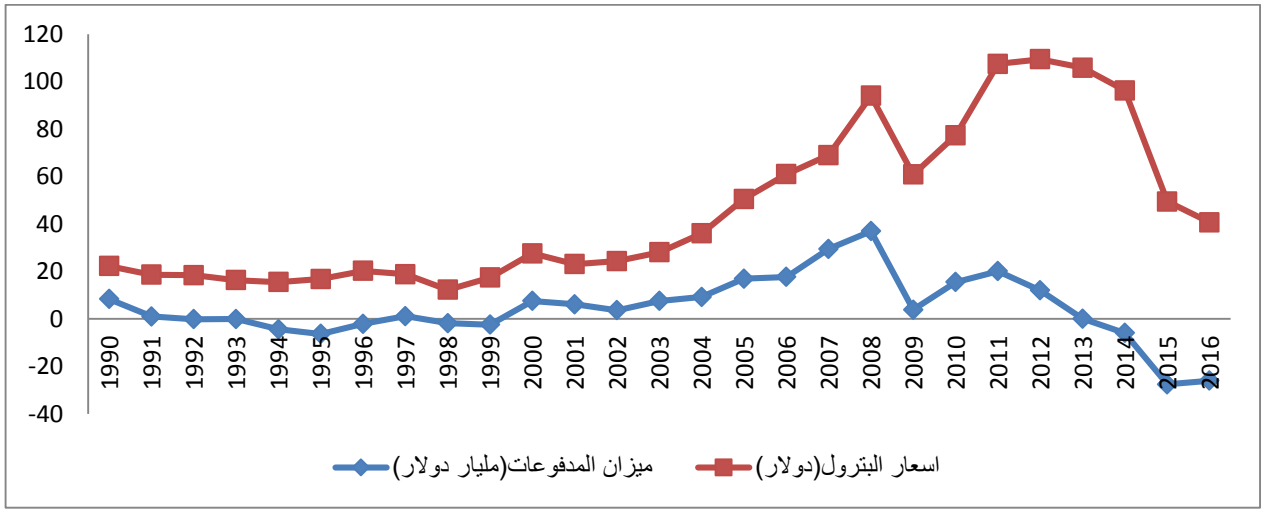

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول 3+4+5.

يتضح بشكل جلي من المنحنى ان ميزان المدفوعات الجزائري قد تأثر بشكل جلي لتغيرات اسعار البترول وذلك عند فترات تحسنها واهمها سنة 2008 والفترة من 2011 الى 2013 والفترات التي انخفض فيها سعر البترول كانت من 1990 الى غاية2009 ثم ازمتي 2014-2015و التي مازالت متواصلة حتى اليوم كانت هذه اكثر ضررا كما يشير المنحنيين فقد استجاب الرصيد الاجمالي للتهاوي في اسعار البترول فنزل من فوائضه الى عجز كبير بـ 27 مليار دولار سنة 2015 من هنا نقول ان العجز في ميزان المدفوعات كان بسبب انتقال الازمة السعرية للبترول من خلال قناة الصادرات، والاعتماد على عوائد الصادرات النفطية بشكل اساسي ودائم مما خلف ذلك الاثر الكبير.

خلاصة الفصل الأول

مما سبق ذكره يمكن القول ان أسعار البترول مرت بعدة تطورات، جعلت لهذا الاخير عدة انواع حسب تكلفة الانتاج ونوعية البترول وكذلك مناطق الانتاج والتصدير، ويتحدد سعر البترول ويتأثر بالعديد من العوامل، والتي لعل اهمها عامل العرض والطلب اللذان يلعبان دورا مهما في السوق البترولية.

كما يعتبر ميزان المدفوعات اداة تحليلية شاملة للاقتصاد المعني من حيث هيكله التصديري، والعوامل المؤثرة فيه كحجم الاستثمارات ومستوى التكاليف والاسعار وغيرهما، فهو اداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، وفي هذا السياق تظهر اهمية الميزان في اللجوء اليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة، لمساعدتها في التوصل الى قرارات بصدد السياسة النقدية والمالية.

ويمكن القول ان تحقيق الاستقرار أو التوازن في ميزان المدفوعات يعتمد بصفة كلية على عوائد البترول وما يشكل معضلة هو ان سعر البترول متغير يخضع لمؤثرات وظروف دولية خارجية تتصف بالتغير المستمر.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2016

تمهيد

عرف الاقتصاد الجزائري تذبذبات قوية ومستمرة خلال الثلاثة عقود الماضية من خلال تأثره بالصدمات الخارجية وفي مقدمتها عدم استقرار اسعار البترول والتي تشكل العنصر الاساسي في توازن ميزان المدفوعات وعليه سنحاول في هذا الفصل بناء نموذج قياسي يتماشى مع واقع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي الجزائري من أجل تأكيد أو نفي ما استخلصناه من دراستنا التحليلية والقياسية لمتغير سعر ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990– 2016) وذلك انطلاقا من دراسة تطورات ميزان المدفوعات واسعار البترول وكذا التعريف بالطريقة المستخدمة في القياس الاقتصادي ، ثم عرض شكل النموذج واخيرا تقدير النموذج بالطريقة السابقة وعرض ومناقشة وتحليل النتائج المتحصل عليها من خلال:

المبحث الاول: دراسة تحليلية لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر من 1990–2016.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتاثير أسعار البترول على ميزان المدفوعت في الجزائر

المبحث الاول: دراسة تحليلية لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر من 1990-2016.

لدراسة المتغير المفسر لميزان المدفوعات والمتمثل في اسعار البترول وكيفية تأثيرها ومن خلال النظريات الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة وجدنا ان متغير اسعار البترول (مستقل) وميزان المدفوعات (التابع) للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990- 2016، حيث كان مجتمع الدراسة هو الجزائر وعينة الدراسة بعض المواقع الالكترونية وذلك باستخدام نموذج Eviwes09.

المطلب الاول: دراسة تحليلية لتطور ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرأة العاكسة لاقتصاد أي بلد، وبالتالي فانه يبقى من احد المواضيع المهمة بالنسبة للحكومة الجزائرية لما له من اثر، وعليه سوف نقوم بدراسة ميزان المدفوعات في الجزائر حيث قسمنا الدراسة الى مرحلتين:

أولا: تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2004

الجدول رقم (06): يبين تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2004

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
رصيد ميزان المدفوعات	8.40	1.04	0.11-	0.03-	4.37-	6.33-	2.09-	1.17
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	
رصيد ميزان المدفوعات	1.79-	2.38-	7.57	6.19	3.65	7.59	9.25	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الموقع: www.douane.com بتاريخ 2019/04/25

لقد عرفت الفترة من 190-1994 تراجعا في ميزان المدفوعات حيث بلغ الرصيد سنة 1990 (8.4 مليار دولار)، ليتراجع سنة 1991 مسجلا (1.04 مليار دولار) وفي سنتي 1992 و1993 سجل عجزا بقيمتي (0.11 مليار دولار)، و(0.03 مليار دولار) على التوالي وهذا بسبب تراجع الصادرات البترولية نتيجة انخفاض اسعارها، مع استقرار في الصادرات غير البترولية ليتواصل العجز ليبلغ (4.37 مليار دولار) سنة 1994 و(6.33 مليار دولار) سنة 1995، وهذ للانخفاض المستمر في اسعار البترول وفي فترة 1996 سجل تقلص نسبة العجز في الرصيد نتيجة الارتفاع المحسوس لأسعار البترول، وهذا راجع لارتفاع الصادرات وفي سنة 1997 سجلنا تحسنا ملحوظا حيث بلغ الرصيد(1.17 مليار ولار) وفي 1999 و1998 سجلنا عجزا بقيمة (1.79 مليار دولار) و(2.38 مليار دولار)، وهذا نتيجة الازمة حيث

انهارت اسعار البترول بشكل سريع ما خلق ازمة للدول المنتجة، كما سجلنا في سنة 2000 تحسنا كبيرا في رصيد الميزان بلغ (7.57 مليار دولار) وبقي التحسن مستمرا لغاية 2004، حيث سجل (9.25 مليار دولار) وهذا بفضل زيادات الامدادات التي اقرتها منظمة الاوبك.

ثانيا: تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2005-2016

الجدول رقم (07): يبين تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2005-2016

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد ميزان المدفوعات	16.94	17.73	29.53	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06
لسنة	2013	2014	2015	2016				
رصيد ميزان المدفوعات	0.13	5.88-	27.4-	26.03-				

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الموقع: www.douane.com بتاريخ 2019/04/25

لقد تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي، مما جعل الاقتصاد الجزائري يتخلص من هشاشته امام الصدمات الخارجية، حيث اخذ بالارتفاع المستمر حيث بلغ الرصيد (16.94 مليار دولار) سنة 2005 ليرتفع الى (17.73 مليار دولار) سنة 2006 ليبلغ اوجه، سنة 2008 مدعوما بارتفاع اسعار البترول ليبلغ (36.99 مليار دولار)، ثم انخفض سنة 2009 ليبلغ (3.86 مليار دولار) ولم يدم طويلا هذا الانخفاض، حيث واصل ارتفاعه الى غاية 2012 حيث بلغ 12.06 مليار دولار، وفي سنة 2013 انخفض رصيد الميزان بشكل كبير ليسجل (0.13 مليار دولار)، وفي سنوات 2016، 2015، 2014 سجلنا عجزا كبيرا نتيجة للسقوط الحر لأسعار البترول ليبلغ (26.031) نهاية 2016.

الشكل رقم (01): دراسة تغيرات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

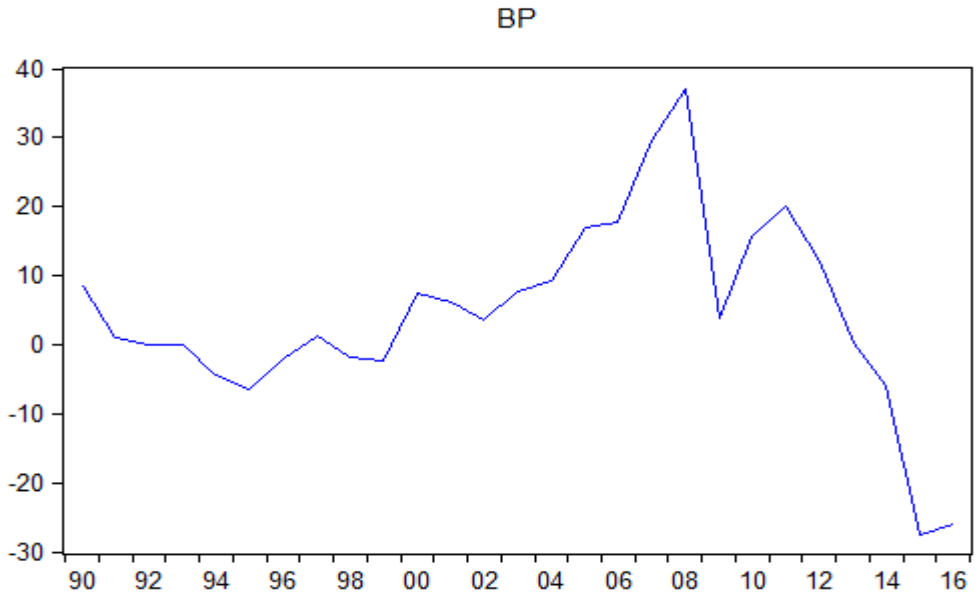

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviwes 9 واعتمادا على الجداول رقم (06-07)

المطلب الثاني: دراسة تطورات أسعار البترول للفترة من 1990-2016

لدراسة تغيرات ميزان المدفوعات وعلاقته بالمتغير المفسر ألا وهو أسعار البترول والذي قمنا بدراسة تطوراته من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(08): يبين تطورات اسعار البترول للفترة من 1990-2016.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
اسعار البترول	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.86
	1998	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**
	12.28	17.44	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.59
	2006	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
	61	69.04	94.10	60.86	77.38	107.46	109.45	105.87
	2014	**2015**	**2016**					
	96.29	49.4	40.8					

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الموقع www.opec.org بتاريخ 2019/04/26

يمكن تحليل نتائج الجدول اعلاه كما يلي:

إن ازمة انهيار اسعار البترول فاجأت اغلب صناع القرار في الاقتصاد الجزائري، ولقد كانت اسرع الاثار الملموسة لهذا الانهيار هو تراجع العوائد البترولية، وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمدة بشكل كبير على المداخيل البترولية.

ففي نهاية جويلية 1990 ارتفع السعر ليصل الى 21 دولار للبرميل، ثم 22.3 دولار بسبب زيادة الطلب على البترول تحسبا لحرب الخليج (الكويتية العراقية)، ثم انخفضت الاسعار الى حدود 18 دولار للبرميل باندلاع الحرب سنة، 1991 وبقيت الاسعار دون مستوى 20 دولارا بين 15 و16.6 دولار خلال الفترة من (1991-1995).

وفي سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية الى عدت ظروف ادت الى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول اسيا ازمة اقتصادية اثرت على حجم الاستهلاك، فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، اما من ناحية العرض البترولي فقد ارتفعت الامدادات البترولية لدول الاوبك من 25 مليون برميل في اليوم الى 27.5 برميل، وقد ساهم ذلك في فع نسبة المخزونات البترولية للدول الصناعية، مما ساهم في الاختلال في سوق البترول فانخفض السعر الى حدود12.3 دولار للبرميل.

واثرت ازمة البترول عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للبترول بصفة خاصة، حيث انخفض معدل نمو هذه الاخيرة من 3.4% سنة 1997 الى 1.8% سنة 1998، وفي سنة 1998 تحسنت الاوضاع وارتفع السعر الى 17.5 دولا بسبب خفض انتاج دول الاوبك ودول من غير الاوبك، فوصل السعر سنة 2000 الى 27.6 للبرميل، وفي سنة 2001 شهدت الاسعار انخفاضا حيث بلغت 23.1 دولار لينخفض ب 5.3 دولار بسبب احداث 11 سبتمبر 2011، وفي سنة 2003 ارتفعت الاسعار لتصل الى 28.2 دولار بسبب الخوف من حدوث نقص في الامدادات البترولية بسبب التوتر في الشرق الاوسط، وشهد عام 2004 ثورة في اسعار البترول لتبلغ 36 دولار ثم تخطى عتبة 50 دولار سنة 2004، واستمر سعر البترول في الارتفاع الى ان وصل الى 60 دولار الى غاية الربع الاول من سنة 2008 حيث وصلت الاسعار الى 94 دولار لتنهار الى 52.5 دولار في الفصل الرابع من نفس السنة بسبب الازمة العالمية، واستمر هذا الوضع الى غاية سنة 2011 حيث بلغت الاسعار 107 دولار للبرميل اما في عام 2013 تميزت اسعار البترول بحالة من الاستقرار النسبي، رغم انخفاضها اما في سنتي 2015و 2016 فقد انخفضت اسعار البترول بشكل ملحوظ لتبلغ 49.49 دولار و40.68 دولار على التوالي.

والشكل التالي يبين أهم تطورات اسعار البترول خلال الفترة من 1990-2016 :

الشكل رقم (02) : تطور اسعار البترول خلال الفترة (1990-2016)

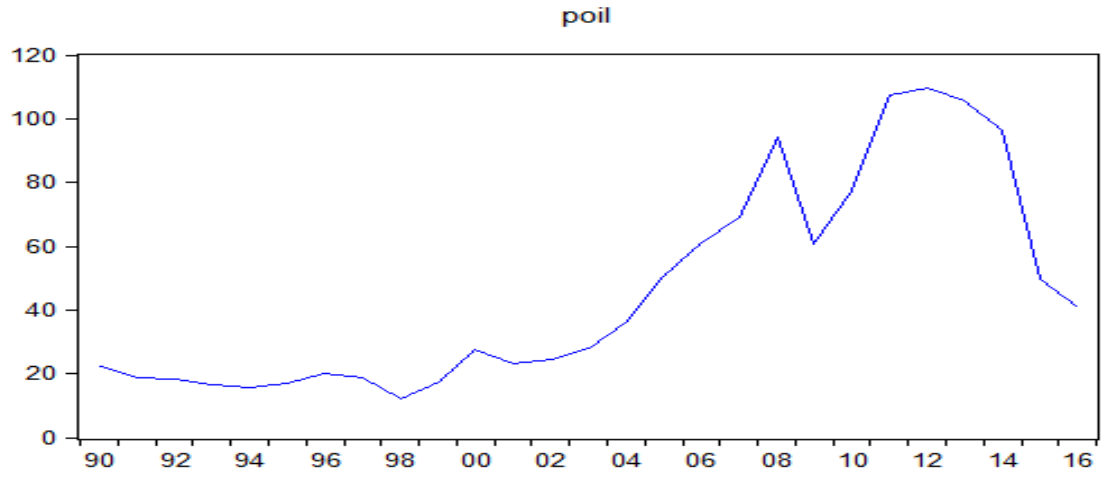

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviwes 9 واعتمادا على الجدول رقم (08)

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتاثير أسعار البترول على ميزان المدفوعت في الجزائر

بعد اختيار عدد من المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها تؤثر في المتغير التابع (ميزان المدفوعات)، ومن خلال بعض الدراسات السابقة التي تناولناها في الفصل الأول، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى صياغة النموذج القياسي الخاص بالإشكالية المدروسة.

المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة.

إن من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها هي صياغة النموذج القياسي، حيث يتم تحديد المتغير

$$BP = f(POIL)$$

المتغير التابع: ويتمثل في ميزان المدفوعات ويرمز له بBP .

المتغير المفسر (المستقل) ويتمثل في:

اسعار البترول ويرمز لها ب **POIL** ؛

نقوم بإجراء دراستنا على المتغيرات بناءا على المخطط التالي:

الشكل رقم (03): مخطط توضيحي لاختيار نموذج تقدير

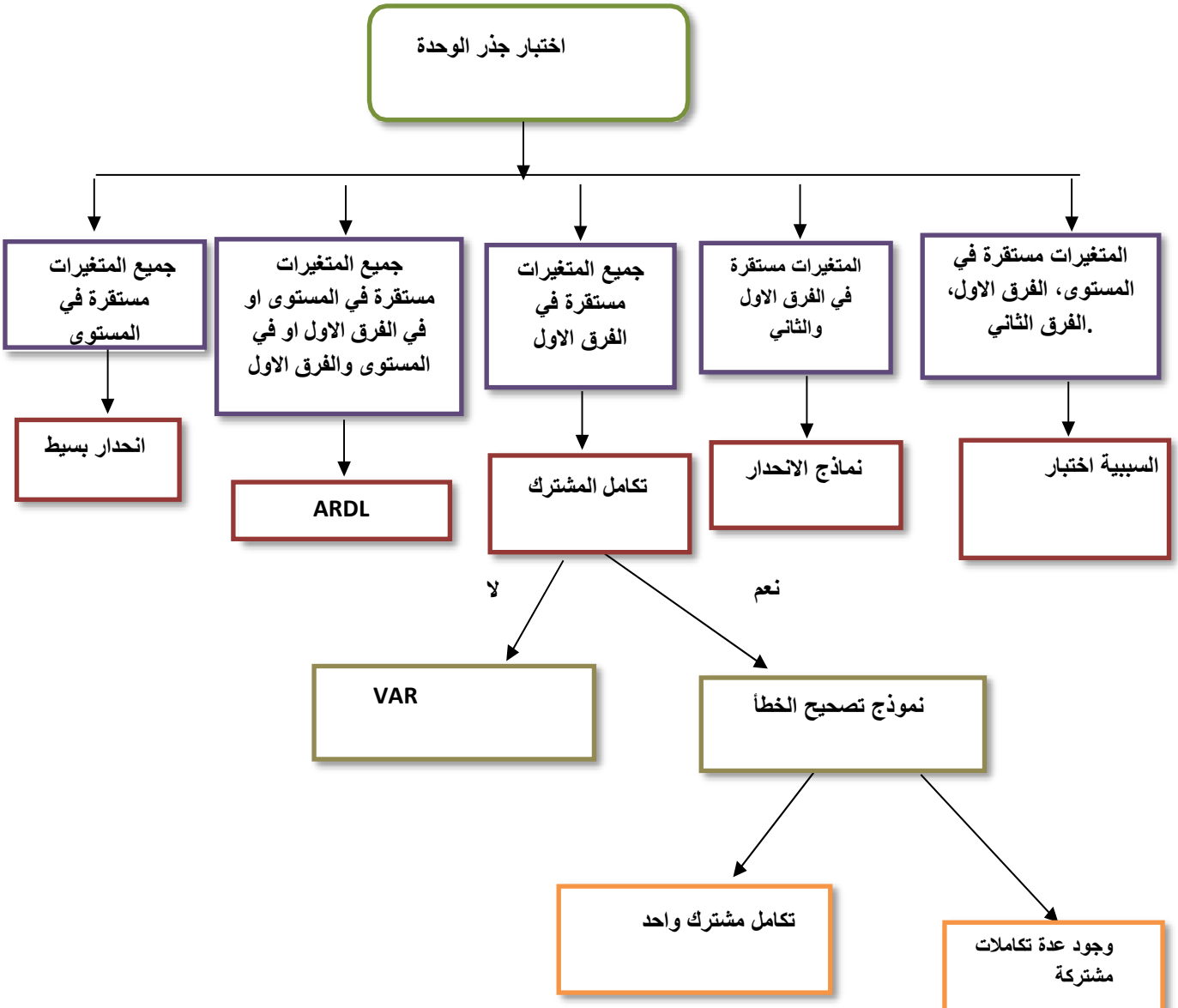

المصدر : مدونة اقتصادية (http://saeedmeo.blogspot.com/)بتاريخ 2019/04/27

المطلب الثاني :الاسلوب القياسي المتبع في الدارسة

منهجية □التكامل □المشترك □باستعمال □نموذج □الانحدار □الذاتي □للفجوات □الزمنية □ الموزعة المتباطئة□□□□:

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية ARDL الذي طورها كل من Pesaran (1997)، Shin and Sun(1998)، وكل من Pesaran et Al. (2001) ويتميّز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين .الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة قرانجر (Granger – Engle)1987، ذات المرحلتين واختبار التكامل المشترك بدلالة دربن واتسن (CRDW TEST) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen Cointegration Test فى إطار نموذج. VAR

إن النموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام (Laurenceson and Chai 2003)، كما أن نموذج الARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير (Gerrard and Godfrey). لذا يعتبر نموذج ال ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة والبالغة 26 مشاهدة ممتدة من 1990عام الى 2015.

يمكّننا ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل .وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل وانجل–جرانجر (1987) طريقة جوهانسن(1988) وجوهانسن – جسلس (1990)، ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) نستخدم عادة معيارين هما (AIC) و(SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) و(SC).

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM)، يقدم كل من Pesaran et Al (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة ب (bounds testing approach). أي طريقة اختبار الحدود.

ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

تكون معلمة المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة على يسار المعادلة تمثل βمعلمات العلاقة طويلة الأمد .بينما تعبّر معلمات الفروق الأولى(γ) معلمات الفترة القصيرة. في حين أن ε و α تشير أخطاء الحد العشوائي والجزء القاطع على التوالي.

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير .

تتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في اتباع الخطوات التالية:

1. التأكد من أنّ كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة 0 أو الدرجة الأولى، ما عدا الدرجة الثانية؛
2. تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL ؛
3. تحديد فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM ؛
4. تطبيق إختبار الحدود (Bounds test) لمعرفة إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل،
5. التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي أي الارتباط الذاتي لا يؤثر على ديناميكية النموذج؛
6. نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل وشكل العلاقة طويلة الاجل لنموذج ARDL

1- دارسة استقراريه السلاسل الزمنية (The Unit Root of Stationarity).

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لابد من التأكد اولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، اي السلاسل محل الدراسة هي مستقرة ام لا، حيث هذه الاخيرة هي التي تحدد طريقة المتبعة في التقدير النموذج.

سنقوم بدراسة السلسلة التي حددناها سابقا من خلال:

1.1- اختبار ديكي_فولر المطور:

ان اختبارات ADF ترتكز على الفرضية $H_1 : \backslash \phi \backslash < 1$، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى:

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(3)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(4)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + b + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(5)$$

في الجدول التالي نقدم نتائج اختبار ديكي فولر المطور:

الجدول رقم (09): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF:

المتغيرات	ديكي_فولرالمطور		
	النموذج	القيم المحسوبة	القيم الحرجة 1% 5% 10%
BP	(1)	-1.656915	-2.656915 -1.954414 -1.609329
	(2)	-1.189489	-3.711457 -2.981038 -2.629906
	(3)	-1.022928	-4.356068 -3.595026 -3.233456

POIL	(1)	-0.444584	-2.660720 -1.955020 -1.609070
	(2)	-1.244875	-3.724070 -2.986225 -2.632604
	(3)	-1.865168	-4.374307 -3.603202 -3.238054

المصدر :من اعداد الطالب باستخدام برنامج EVIEWS09.(انظر الملحق رقم 01)

من خلال الاختبار تبين ان السلسلة كلها غير مستقرة في المستوى حيث ان القيم المحسوبة اقل من القيم الحرجة عند 1% 5% 10% وبالتالي نقبل فرض العدم الذي ينص على وجود جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة في المستوى.

نقوم بأخذ الفرق الاول للسلسلة ونعيد تطبيق اختبار ديكي_فولر المطور كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار جذر الوحدة بعد اخذ الفرق الاول باستخدام ADF:

المتغيرات	ديكي_فولرالمطور		
	النموذج	القيم المحسوبة	القيم الحرجة 1%5%10%

-2.660720 -1.955020 -1.609070	-5.465436	(1)	**BP**
-3.724070 -2.986225 -2.632604	-5.425506	(2)	
-4.374307 -3.603202 -3.238054	-5.704726	(3)	
-2.664853 -1.955681 -1.608793	-3.590426	(1)	**POIL**
-3.737853 -2.991878 -2.635542	-3.496109	(2)	
-4.394309 -3.612199 -3.243079	-3.296085	(3)	

المصدر :من اعداد الطالب باستخدام برنامج EVIEWS.(انظر الملحق رقم 02)

بعد اجراء الاختبار للسلسلة لاحظنا ان القيم المحسوبة اكبر من القيم الحرجة 1% 5% 10% في مختلف نماذج الاختبار وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة وبالتالي السلسلة محل الدراسة مستقرة في الفرق الاول اي متكاملة من نفس

الدرجة I(1). ولا يوجد متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني I(2) وهذا الشرط اساسي يجب توفره لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

2- تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL:

بناءا على نتائج استقرارية السلسلة الزمنية لمتغير الدراسة (مستقرة عند الفرق الاول) يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (test of bound). ويعتبر نموذج(ARDL) الأكثر ملائمة لحجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة والمقدرة ب 27 مشاهدة، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\Delta BP = c + \beta 1\, B_{t-1} + \beta_2 POIL_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \propto 1 BP_{t-1} + \sum_{i=0}^{q1} \propto 2 POIL_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث ان:

Δ: الفروق من الدرجة الأولى؛

C: الحد الثابت؛

قبل البدء في تقدير نموذج ARDL وتحليل نتائجه، يتعين القيام ببعض الاختبارات الأساسية والضرورية لغرض التأكد من تحقق كل الشروط اللازمة التي تثبت صحة النموذج.

3- تحديد عدد فترات الابطاء الزمني المثلى للمتغيرات:

من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة، تم استخدام معيار المعلومات (Akaike) وهو المعيار الأكثر شيوعا، معيار (Schwarz) ومعيار (Hannan-Quinn)، حيث تم اختبار فترات الابطاء الزمني التي تعطي اقل قيمة لهذه المعايير. والجدول التالي يوضح نتائج اختبار فترات الابطاء الزمني المثلى P,q_1 للمتغير التابع والمتغير المستقل.

الجدول رقم(11): نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

فترات الابطاء المثلى	q1	P
النموذج	1	1

المصدر: تم اعداد هذا الجدول باستخدام برنامج Eviews 9 (انظر الملحق رقم 03)

يتم اختيار فترات الإبطاء المناسبة بطريقة أوتوماتيكية، حيث يقوم برنامج Eviews 9 باختيار بين عدة نماذج للمتغير التابع والمتغير المفسر بفترات ابطاء مختلفة، ويبين لنا افضل 20 نموذج من حيث ادنى قيمة لمعيار (Akaike). والجدول اعلاه يوضح لنا النموذج الامثل من بين 27 نموذج المعطاة ARDL (1,1)

4- اختبار الحدود لنموذج ARDL (Bounds test):

يهدف اختبار الحدود Bounds test إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة في الاجل الطويل بين المتغيرات.

ويوضح الجدول أدناه نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (12): نتائج اختبار الحدود Bounds test

الاختبار الإحصائي	القيمة	عدد المتغيرات المستقلة	النتيجة
إحصائية F	10.04804	1	وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عند مستوى اكبر من 1%
القيم الجدولية للحدود	الحد الادنى I(0)	الحد الادنى I(1)	
عند مستوى 1%	6.84	7.84	
عند مستوى 2.5 %	5.77	6.68	
عند مستوى 5 %	4.94	5.73	
عند مستوى10 %	4.04	4.78	

المصدر: تم اعداد هذا الجدول باستخدام برنامج Eviews 9 (انظر الملحق رقم 04)

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 10.04 وهذا اكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1% ، 2.5%، 5%، 10% ، وفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. ومنه اثبت هذا الاختبار وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات.

5- اختبار جودة النموذج المقدر:

للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي نعتمد على اختبار LM TEST أما عن مشكل عدم ثبات التباين فنعتمد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey. وبالنسبة للتوزيع الطبيعي للبواقي نستعمل اختبار Jarque-Bera .

وبالنسبة لنموذجنا لابد أن تكون الأخطاء مستقلة بشكل تسلسلي، وهذا ما يدعم صحة النموذج ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(13): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch- godfrey serial correlation LM Test

f-statistic	0.008579	Prob ,f(2,20)	0.9915
Obs* R-squared	0.022287	Prob Chi-square(2)	0.9889

المصدر: تم اعداد هذا الجدول باستخدام برنامج Eviews 9 (انظر الملحق رقم 05)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي 0.9889 > 0.05 عند اختيار درجة الارتباط 1، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة.

أما عن اختبار عدم ثبات التباين، فتظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم(14): نتائج اختبار عدم ثبات التباين.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

f-statistic	0.648544	Prob,f(3,22)	0.5922
Obs*R-squared	2.112553	Prob Chi-square	0.5494

المصدر: تم اعداد هذا الجدول باستخدام برنامج Eviews 9 (انظر الملحق رقم 06)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي 0.5494> 0.05 وهذا ما تؤكده فرضية العدم :عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء

6- نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل وشكل العلاقة طويلة الاجل لنموذج ARDL:

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزعARDL ، حيث يتكون من جزئين، الجزء العلوي يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل، بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

الجدول رقم (15): نتائج تقدير نموذجARDL

المتغيرات	المعاملات	إحصائية t المعنوية	الاحتمال
مقدرات النموذج في الاجل القصير			
D(POIL)	0.550967	9.040308	0.0000
CointEq(1−)	−0.273921	−3.426655	0.0024
مقدرات النموذج في الاجل الطويل			
POIL	−0.086750	−0.684008	0.5011
C	3.402022	−0.585479	0.5642

المصدر: تم اعداد هذا الجدول باستخدام برنامج Eviews 9 (انظر الملحق رقم07)

نلاحظ من الجزء العلوي للجدول، والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ (العلاقة قصيرة الأجل)، أن المتغيرة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5%، مما يعني قوة أثر المتغيرة المفسرة على ميزان المدفوعات في الاجل القصير.

كما اظهرت نتائج معامل حد تصحيح الخطأ ذات معنوية عالية0.0024 عند مستوى 5% وبإشارة سالبة، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأنّ آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيّف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل.

هذا وتشير المعلمة (0.273921−) في نموذج دراستنا أن ميزان المدفوعات يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 27.39 % أي انه عندما ينحرف ميزان المدفوعات خلال الفترة (t−1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فانه يتم التصحيح ب27.39 % في الفترة الحالية (t).

و يمثل الجزء السفلي للجدول العلاقة طويلة الاجل بين ميزان المدفوعات و اسعار البترول و المعبر عنها بالعلاقة :

BP= -0.0868POIL+3.402

نلاحظ أنه توجد علاقة طويلة الأجل و بمعنوية ضعيفة أكبر من 5% أي على الدولة التركيز على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات و الاهتمام اكثر بالقطاعات الاخرى سواء تعلق الامر بالقطاعات الصناعية أو الزراعية أو الخدماتية.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر ، و ذلك بالاعتماد علو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة .

حيث تعرضنا فيه لتطورات كلا من ميزان المدفوعات الجزائري و أسعار البترول لفترة الدراسة، و التعريف بالنموذج القياسي و قمنا بقياس الأثر لمتغيري الدراسة ، و في الأخير خلص بحثنا إلى مجموعة من النتائج ، حيث تم عرضها و تحليلها و مناقشتها لتبيان وجود الأثر المعنوي لأسعار البترول على ميزان المدفوعات.

خاتمة عامة

تمهيد :

لقد كان الهدف من هذه الدراسة معرفة واختبار مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر، وذلك باستخدام نموذج ARDL والمعطيات المتحصل عليها .

فالعوائد البترولية تلعب دورا مهما في خروج الجزائر من أزماتها الاقتصادية، لكن الاعتماد المفرط على عائدات البترول خلق اقتصاد أحادي الجانب والمورد مما جعله عرضة للصدمات الخارجية.

ولهذا لقد حاولنا في دراستنا الاجابة على الاشكالية التي تدور حول أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر، ولتحقيق هذ اهدف قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى جانب نظري لأسعار البترول وميزان المدفوعات، وجانب تطبيقي قياسي يتمثل في نمذجة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج ARDL .

أولا : نتائج الدراسة

من أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من دراستنا لهذا الموضوع هي :

- يعد البترول المصدر الأهم لايرادات الدولة الجزائرية حيث أه يمثل حوالي 97 بالمائة من الصادرات الجزائرية نحو الخارج .

- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن متغيرات الدراسة المتمثلة في أسعار البترول وميزان المدفوعات مستقرتين من الدرجة (1).

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى معنوية 1 بالمائة.

- عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

- عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

- سرعة تكيف النموذج للانتقال من التفاعلات القصيرة الأجل الى التوازن في الأجل الطويل.

ثانيا : اختبار صحة الفرضيات

– تتحدد اليات تحديد اسعار البترول في كل من العرض والطلب في السوق الدولي وكذا الاوضاع الجيوسياسية وحجم الاكتشافات والاوضاع السياسية ومنه نؤكد صحة الفرضية الأولى.

– لقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين أسعار البترول وميزان المدفوعات عند مستوى معنوية 1 بالمائة وعليه نؤكد صحة الفرضية الثانية.

– المتغيرة المؤثرة على ميزان المدفوعات وهي أسعار البترول لها درجة ارتباط قوي بينها وبين رصيد ميزان المدفوعات ومنه نؤكد صحة الفرضية الثالثة.

ثالثا : التوصيات المقترحة

– التشجيع على الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة والاهتمام به.

– استعمال الطاقات البديلة المتجددة والغير متجددة لحماية الاقتصاد من التبعية للثروة البترولية الناضبة.

– وضع سياسات بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات البترول .

– تنويع الصادرات خارج المحروقات والاهتمام بالقطاعات الأخرى .

رابعا : آفاق الدراسة

تناولنا دراسة تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة من(1990–2016)، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، وفي ختام دراستنا نأمل أن يفتح هذا الموضوع مجالا واسعا لدراسات مستقبلية ومحاور بحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها :

– أثر تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات في الجزائر؛

– استراتيجية الحد من تقلبات اسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر؛

– العلاقة بين البترول والدولار وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري.

وفي الأخير نحمد الله عز وجل على توفيقنا في هذا البحث ونرجو أن نكون قد وفقنا في توفير أكبر قدر من المعلومات لكي نستفيد منها ونفيد من يطلع على هذا العمل المتواضع والله ولي التوفيق.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا: الكتب

1. الأخضر عزي، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري (مقاربة وصفية)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، جامعة محمد بوضياف، المسيلة: الجزائر، 2013.
2. بكري كامل، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعة، بيروت: لبنان، 2002.
3. دومينيك سالفاتور: الاقتصاد الدولي، ترجمة: محمد رضا علي العدل وعبد العظيم انيس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993.
4. زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر، 2008.
5. عبد الرحمان يسري أحمد وأخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية: مصر، 2005.
6. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر،2015.
7. عفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان: الأردن، 2002.
8. علي عبد الرضا حمودي العميد، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي –المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
9. الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة: مصر،1991.
10. محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983.
11. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة: مصر، 2006.

ثانيا: الرسائل العلمية

12. يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة من 1970–2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2018.

13. حسين كشيتي، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على برامج إعداد الموازنة العامة للدولة – حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة: الجزائر، .2019

14. بيطام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر (2000–2014)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة: الجزائر، 2015.

15. بوبكري رقية، عرباوي نور ليقين، مدى تاثير تقلبات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي DML، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2013.

16. عقبي لخضر، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990–2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة وهران : الجزائر، 2017

17. ثالثا: المجلات العلمية

18. فوزية غالب عمر، دراسة تذبذب اسعار النفط على المستوى العالمي والتحليلي الاحصائي للسلسلة الزمنية 2000–2009، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع، البصرة:العراق، 2013.

19. فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف: الجزائر، 2016، العدد رقم2، السداسي الثاني3، 2016.

20. التاسع، جوان 2006. جاب الله مصطفى، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي، المجلد الأول، العدد3-

رابعا: المواقع الالكترونية

21. www.fxmarabic.com
22. www.opec.org
23. www.douane.com
24. /http://saeedmeo.blogspot.com

الملاحق

الملحق (01) : نتائجADF

Null Hypothesis: BP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.189489	0.6632
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/19 Time: 12:35
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.183433	0.154211	-1.189489	0.2459
C	-0.285037	2.104192	-0.135462	0.8934

R-squared	0.055671	Mean dependent var	-1.324269
Adjusted R-squared	0.016324	S.D. dependent var	9.841396
S.E. of regression	9.760738	Akaike info criterion	7.468416
Sum squared resid	2286.528	Schwarz criterion	7.565193
Log likelihood	-95.08941	Hannan-Quinn criter.	7.496285
F-statistic	1.414884	Durbin-Watson stat	1.947064
Prob(F-statistic)	0.245882		

Null Hypothesis: BP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.022928	0.9231
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/19 Time: 12:35
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.161865	0.158237	-1.022928	0.3170
C	2.254520	3.985977	0.565613	0.5771
@TREND("1990")	-0.197166	0.261895	-0.752846	0.4592

R-squared	0.078382	Mean dependent var	-1.324269
Adjusted R-squared	-0.001758	S.D. dependent var	9.841396
S.E. of regression	9.850044	Akaike info criterion	7.520996
Sum squared resid	2231.537	Schwarz criterion	7.666161
Log likelihood	-94.77295	Hannan-Quinn criter.	7.562798
F-statistic	0.978060	Durbin-Watson stat	2.040120
Prob(F-statistic)	0.391141		

Null Hypothesis: BP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.397054	0.1472
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/19 Time: 12:34
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.192106	0.137508	-1.397054	0.1747

R-squared	0.054949	Mean dependent var	-1.324269
Adjusted R-squared	0.054949	S.D. dependent var	9.841396
S.E. of regression	9.567186	Akaike info criterion	7.392258
Sum squared resid	2288.276	Schwarz criterion	7.440646
Log likelihood	-95.09935	Hannan-Quinn criter.	7.406192
Durbin-Watson stat	1.928562		

Null Hypothesis: POIL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.865168	0.6421
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POIL)
Method: Least Squares
Date: 05/19/19 Time: 12:41
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL(-1)	-0.373712	0.200364	-1.865168	0.0756
C	0.754569	6.431589	0.117322	0.9077
@TREND("1990")	1.346015	0.930600	1.446395	0.1622

R-squared	0.144480	Mean dependent var	1.089200
Adjusted R-squared	0.066705	S.D. dependent var	15.63926
S.E. of regression	15.10864	Akaike info criterion	8.380578
Sum squared resid	5021.964	Schwarz criterion	8.526843
Log likelihood	-101.7572	Hannan-Quinn criter.	8.421145
F-statistic	1.857677	Durbin-Watson stat	1.425261
Prob(F-statistic)	0.179693		

Null Hypothesis: POIL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.244875	0.6382
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POIL)
Method: Least Squares
Date: 05/19/19 Time: 12:41
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL(-1)	-0.114950	0.092339	-1.244875	0.2257
C	6.368533	5.248736	1.213346	0.2373

R-squared	0.063126	Mean dependent var	1.089200
Adjusted R-squared	0.022392	S.D. dependent var	15.63926
S.E. of regression	15.46317	Akaike info criterion	8.391417
Sum squared resid	5499.520	Schwarz criterion	8.488927
Log likelihood	-102.8927	Hannan-Quinn criter.	8.418463
F-statistic	1.549714	Durbin-Watson stat	1.529578
Prob(F-statistic)	0.225713		

Null Hypothesis: POIL has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.444584	0.5117
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POIL)
Method: Least Squares
Date: 05/19/19 Time: 12:40
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL(-1)	-0.024425	0.054940	-0.444584	0.6606

R-squared	0.003157	Mean dependent var	1.089200
Adjusted R-squared	0.003157	S.D. dependent var	15.63926
S.E. of regression	15.61455	Akaike info criterion	8.373461
Sum squared resid	5851.540	Schwarz criterion	8.422216
Log likelihood	-103.6683	Hannan-Quinn criter.	8.386984
Durbin-Watson stat	1.537690		

الملحق (02) : نتائجADFبعد أخذ الفرق الأول

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.704726	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/19 Time: 12:38
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-1.180905	0.207005	-5.704726	0.0000
C	4.143037	4.368246	0.948444	0.3532
@TREND("1990")	-0.391852	0.282024	-1.389425	0.1786

R-squared	0.596756	Mean dependent var	0.354640
Adjusted R-squared	0.560097	S.D. dependent var	14.94304
S.E. of regression	9.910999	Akaike info criterion	7.537334
Sum squared resid	2161.014	Schwarz criterion	7.683599
Log likelihood	-91.21667	Hannan-Quinn criter.	7.577902
F-statistic	16.27875	Durbin-Watson stat	2.103838
Prob(F-statistic)	0.000046		

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.425506	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/19 Time: 12:38
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-1.116584	0.205803	-5.425506	0.0000
C	-1.250427	2.043427	-0.611926	0.5466

R-squared	0.561371	Mean dependent var	0.354640
Adjusted R-squared	0.542300	S.D. dependent var	14.94304
S.E. of regression	10.10949	Akaike info criterion	7.541445
Sum squared resid	2350.643	Schwarz criterion	7.638955
Log likelihood	-92.26807	Hannan-Quinn criter.	7.568490
F-statistic	29.43611	Durbin-Watson stat	2.035260
Prob(F-statistic)	0.000016		

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.465436	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/19 Time: 12:37
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-1.098351	0.200963	-5.465436	0.0000

R-squared	0.554230	Mean dependent var	0.354640
Adjusted R-squared	0.554230	S.D. dependent var	14.94304
S.E. of regression	9.976875	Akaike info criterion	7.477595
Sum squared resid	2388.913	Schwarz criterion	7.526350
Log likelihood	-92.46994	Hannan-Quinn criter.	7.491117
Durbin-Watson stat	2.034350		

Null Hypothesis: D(POIL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.296085	0.0908
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POIL,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/19 Time: 12:44
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POIL(-1))	-0.936882	0.284241	-3.296085	0.0034
C	5.142698	7.401436	0.694824	0.4948
@TREND("1990")	-0.300085	0.494536	-0.606800	0.5505

R-squared	0.368231	Mean dependent var	-1.798333
Adjusted R-squared	0.308062	S.D. dependent var	19.87870
S.E. of regression	16.53566	Akaike info criterion	8.565384
Sum squared resid	5741.989	Schwarz criterion	8.712641
Log likelihood	-99.78461	Hannan-Quinn criter.	8.604451
F-statistic	6.119986	Durbin-Watson stat	1.668583
Prob(F-statistic)	0.008051		

Null Hypothesis: D(POIL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.496109	0.0172
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POIL,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/19 Time: 12:43
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POIL(-1))	-0.965647	0.276206	-3.496109	0.0020
C	1.180286	3.433879	0.343718	0.7343

R-squared	0.357153	Mean dependent var	-1.798333
Adjusted R-squared	0.327933	S.D. dependent var	19.87870
S.E. of regression	16.29649	Akaike info criterion	8.499432
Sum squared resid	5842.666	Schwarz criterion	8.597604
Log likelihood	-99.99319	Hannan-Quinn criter.	8.525477
F-statistic	12.22278	Durbin-Watson stat	1.607631
Prob(F-statistic)	0.002043		

Null Hypothesis: D(POIL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.590426	0.0010
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POIL,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/19 Time: 12:42
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POIL(-1))	-0.942092	0.262390	-3.590426	0.0015

R-squared	0.353701	Mean dependent var	-1.798333
Adjusted R-squared	0.353701	S.D. dependent var	19.87870
S.E. of regression	15.98102	Akaike info criterion	8.421455
Sum squared resid	5874.042	Schwarz criterion	8.470540
Log likelihood	-100.0575	Hannan-Quinn criter.	8.434477
Durbin-Watson stat	1.628688		

الملحق (03) : نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

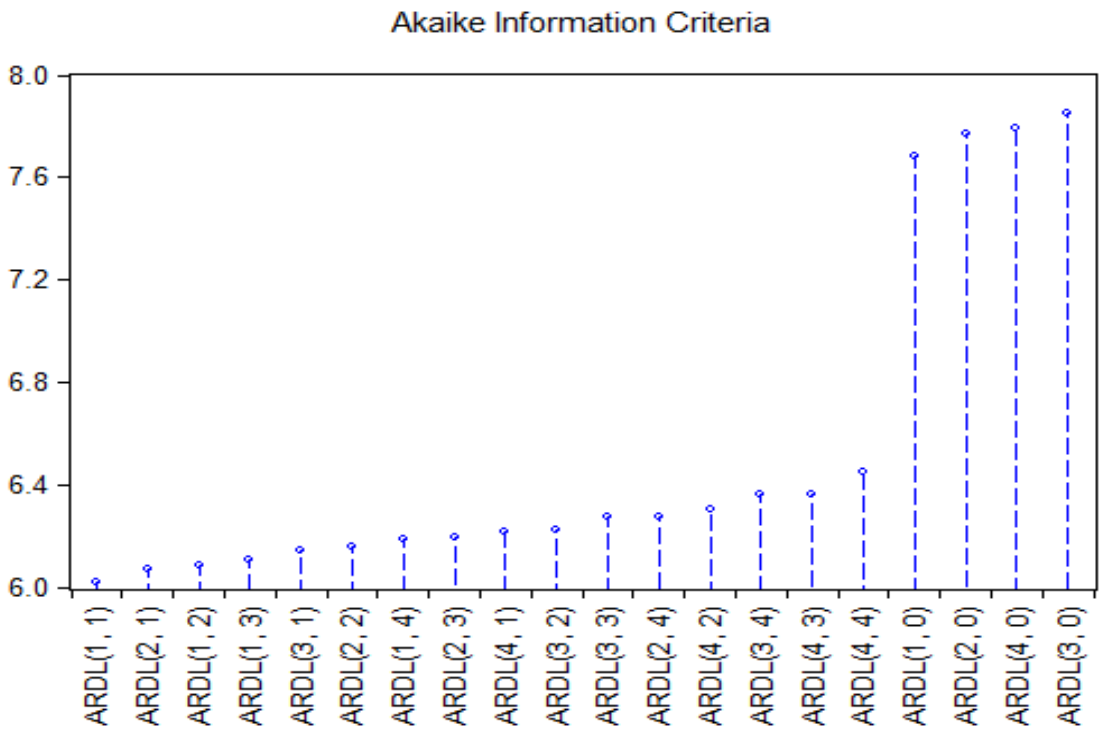

الملحق (04) : نتائج اختبار الحدودBounds test.

ARDL Bounds Test
Date: 05/19/19 Time: 12:20
Sample: 1991 2016
Included observations: 26
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.04804	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:
Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/19 Time: 12:20
Sample: 1991 2016
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POIL)	0.550967	0.060946	9.040308	0.0000
C	0.931885	1.520075	0.613052	0.5461
POIL(-1)	-0.023763	0.030730	-0.773277	0.4476
BP(-1)	-0.273921	0.079938	-3.426655	0.0024

R-squared	0.831644	Mean dependent var	-1.324269
Adjusted R-square	0.808686	S.D. dependent var	9.841396
S.E. of regression	4.304573	Akaike info criterion	5.897871
Sum squared resi	407.6457	Schwarz criterion	6.091425
Log likelihood	-72.67233	Hannan-Quinn criter.	5.953608
F-statistic	36.22507	Durbin-Watson stat	1.976594
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق (05) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.008579	Prob. F(2,20)	0.9915
Obs*R-squared	0.022287	Prob. Chi-Square(2)	0.9889

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/19/19 Time: 12:25
Sample: 1991 2016
Included observations: 26
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	0.006823	0.100574	0.067843	0.9466
POIL	-0.001947	0.065725	-0.029625	0.9767
POIL(-1)	0.000861	0.060747	0.014176	0.9888
C	0.009248	1.595669	0.005796	0.9954
RESID(-1)	-0.009252	0.239877	-0.038568	0.9696
RESID(-2)	-0.033928	0.261820	-0.129585	0.8982

R-squared	0.000857	Mean dependent var	4.91E-15
Adjusted R-squared	-0.248929	S.D. dependent var	4.038047
S.E. of regression	4.512739	Akaike info criterion	6.050860
Sum squared resid	407.2963	Schwarz criterion	6.341190
Log likelihood	-72.66118	Hannan-Quinn criter.	6.134464
F-statistic	0.003432	Durbin-Watson stat	1.968662
Prob(F-statistic)	0.999998		

الملحق (06) : نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.648544	Prob. F(3,22)	0.5922
Obs*R-squared	2.112553	Prob. Chi-Square(3)	0.5494
Scaled explained SS	2.982896	Prob. Chi-Square(3)	0.3943

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/19/19 Time: 12:26
Sample: 1991 2016
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.286271	11.45774	0.635926	0.5314
BP(-1)	0.354558	0.602544	0.588435	0.5622
POIL	0.342341	0.459384	0.745219	0.4640
POIL(-1)	-0.209025	0.431156	-0.484800	0.6326

R-squared	0.081252	Mean dependent var	15.67868
Adjusted R-squared	-0.044032	S.D. dependent var	31.75463
S.E. of regression	32.44621	Akaike info criterion	9.937682
Sum squared resid	23160.64	Schwarz criterion	10.13124
Log likelihood	-125.1899	Hannan-Quinn criter.	9.993419
F-statistic	0.648544	Durbin-Watson stat	2.594437
Prob(F-statistic)	0.592220		

الملحق (07) : نموذج تقدير نتائج ARDL

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: BP
Selected Model: ARDL(1, 1)
Date: 05/19/19 Time: 12:26
Sample: 1990 2016
Included observations: 26

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POIL)	0.550967	0.060946	9.040308	0.0000
CointEq(-1)	-0.273921	0.079938	-3.426655	0.0024

Cointeq = BP - (-0.0867*POIL + 3.4020)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL	-0.086750	0.126826	-0.684008	0.5011
C	3.402022	5.810662	0.585479	0.5642

الملخص

يعتبر موضوع تقلبات اسعار البترول في الوقت الحاضر أحد الظواهر التي تواجه معظم دول العالم، وبالأخص الاقتصاديات البترولية، والجزائر كدولة بترولية تتأثر بهذه الظاهرة وعليه كانت محل بحثنا حيث تم قياس اثر تقلبات اسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة من 1990–2016 من خلال جانب نظري حول ميزان المدفوعات واسعار البترول وتحليل اثر العلاقة بينهما وجانب تطبيقي قمنا فيه بتحليل تطورات ميزان المدفوعات واسعار البترول في الجزائر للفترة 1990–2016 واجراء دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة .

حيث تم من خلل هذه الدراسة توضيح الأمر باستخدام المنهج التحليلي والوصفي والقياسي.

الكلمات المفتاحية: أسعار البترول، ميزان المدفوعات، نموذج قياسي.

Summary :

The subject of fluctuations in oil prices is currently one of the phenomena facing most of the world, especially the oil economies, Algeria as an oil country affected by this phenomenon and it was our research where the impact of fluctuations in oil prices was measured on the balance of payments in Algeria for the period 1990-2016 through A theoretical aspect on the balance of payments and oil prices and an analysis of the impact of their relationship and an applied aspect, in which we analyzed the developments of balance of payments and oil prices in Algeria for the period 1990-2016 and conduct a standard study using the self-regression model of the lagged distributed time gaps(ARDL). It was through this study to clarify the matter using the analytical and descriptive method and standard.

Keywords: oil prices, balance of payments, standard model.